العازمي والطريجي والخميس تقدموا باستجواب لوزير المالية على خلفية أسعار الوقود

غضبة نيابية على حلول الحكومة لأزمة البنزين

كتب مصطفى كامل

أعلن ثلاثة نواب هم النائب د.أحمد مطيع العازمي ود.عبدالله الطريجي والنائب علي الخميس تقديم استجواب لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة وذلك لاستمرار الحكومة على موقفها ومكابرتها أمام قرار زيادة البنزين.

وقال النواب الثلاثة في بيان صحافي "تابعنا خلال الفترة الماضية التداعيات الناجمة عن تفرد الحكومة بإصدار قرار برفع سعر البنزين والذي فاجأنا من حيث التوقيت وآلية التطبيق التي تختلف عما اتفق عليه النواب مع الحكومة وبدا من خلال هذا القرار المتسرع أن يد الإصلاح المالي والاقتصادي الحكومية تتجه إلى المواطن الذي يئن أساسا من إخفاق الحكومة في ضبط الأسعار ومحاسبة المسؤولين عن أوجه الهدر والفساد في مختلف القطاعات.

واضاف النواب الثلاثة "ورغم كل التداعيات السلبية التي صاحبت هذا القرار إلا أننا تدرجنا في محاولة ثني الحكومة عن الاستمرار بهذا القرار أو على الأقل استثناء المواطنين منه فأصدرنا تصريحات صحافية ووجهنا تساؤلات إلى الحكومة عن مبررات القرار وما تتجه الحكومة إليه في الفترة المقبلة وانتظرنا موقفا ايجابيا من الحكومة بلا جدوى ثم جاءت فكرة الدعوة إلى جلسة طارئة لمناقشة هذا الملف ولم نسمع موقفا ايجابيا من الحكومة منها ولم تعقد الجلسة الطارئة وجاء مقترح رئيس مجلس الامة الأخ مرزوق الغانم بدعوة الحكومة والنواب إلى اجتماع تشاوري في مكتب المجلس وعقد هذا الاجتماع بالفعل وكنا نتوقع أن نسمع من الحكومة مقترحات متوائمة مع مطالب النواب خصوصا انها اخذت الوقت الكافي منذ إصدارها القرار المستعجل لتقييم ومتابعة الدعوات النيابية التي تمثل غضب الشعب الذي تفاجأ من توجيه الحكومة خططها الإصلاحية إلى جيب المواطن إلا أنه وللأسف الشديد أتت حلول الحكومة دون الطموح بكثير فقطعت الحكومة بذلك آخر فرصة للتعاون معها ومع اننا توقعنا من الحكومة مثل هذا الموقف لكننا ارتأينا منحها الفرصة الكافية لعل وعسى أن نسمع منها شيئا ايجابيا وحتى لا يقال عن النواب أنهم يستهدفون الحكومة لأمور شخصية أو تكسبات انتخابية فقد منحنا الحكومة كل الوقت لتتراجع عن قرار رفع سعر البنزين او تقدم دعما مناسبا للمواطنين لكنها لم تفعل.

وتابع البيان "إذا كان قرار البنزين السبب المباشر لهذه الغضبة النيابية على الحكومة، إلا أن من المهم جدا الإشارة إلى أن أسلوب تعاطي الحكومة مع هذا الملف يثير قلقنا ومخاوفنا من خطوات حكومية أخرى تستهدف المواطن وحتى تقطع الطريق أمام أي محاولة لاستهداف المواطن البسيط من أي قرارات تسميها الحكومة إصلاحية ولذلك ارتأينا أن الواجب يحتم علينا توجيه استجواب إلى وزير المالية ووزير النفط بالوكالة حتى يتحمل مسؤولياته كاملة أمام الأمة وممثلي الشعب الكويتي والذي لن نقف متفرجين على ما يصيبه من ضرر بسبب اجراءات الحكومة.

من جانبه قال النائب د.أحمد مطيع العازمي: إن المكابرة الحكومية أوجبت علينا الانتصار لحق الشعب الكويتي بهذا الاستجواب المستحق ونؤكد للشعب الكويتي جميعا أننا لن نسكت أبدا أمام زيادة البنزين والغلاء الفاحش بالأسعار الذي أزعج المواطن الكويتي مؤكدا أن الإصرار الحكومي على قراراتها غير الموفقة أوجب علينا محاسبتها وتقويمها لتعود إلى رشدها.

وأضاف النائب أمهلنا الحكومة الوقت الكافي لمراجعة قرارها وبعد اجتماعنا معها الذي كانت نتائجه غير مرضية لنا جميعا وذلك بقرار الحكومة منح المواطنين 75 لتر من البنزين شهريا وهذا لا يعد إلا إذلالا وتصغيرا للمواطنين ومطالبهم المستحقة برفض الزيادة على وجه الإطلاق وان هذا القرار الذي خرجت به الحكومة باتفاق مع بعض النواب أمر مهين جدا ويعكس استهانة واستخفافا بالشعب الكويتي لم ولن نسمح بها أو نقلل فيها.

وأضاف النائب ان الحكومة وقبل اجتماعها مع النواب ابانت إصرارها ونواياها في الإبقاء على قرار الزيادة وذلك باستئنافها ضد قرار المحكمة بالغاء قرار الزيادة وبالتالي دخولها في الاجتماع وما نتج عنه ما هو إلا ذر للرماد في العيون وتهرب مخجل من المطالب الشعبية الرافضة لقرارات التقشف التي تخرج علينا بين الفينة والأخرى من هذه الحكومة لذا قررنا وضع حد لكل هذا التخبط ومحاسبة الحكومة وفق أدواتنا التي أقرها لنا الدستور.

وختم النائب د.أحمد مطيع العازمي بدعوته الحكومة لمراجعة قراراتها ومنهجها في التعامل مع القضايا التي تمس المواطنين بشكل مباشر وإلا عليها مواجهة هذا الاستجواب المستحق الذي أعلنا عنه للمحافظة على مكتسبات الوطن والمواطن متمنيا من الله عز وجل أن يوفقنا جميعا لما فيه صالح البلاد والعباد وأن يحفظ وطننا من كل مكروه وسائر بلاد المسلمين.

من جهته قال النائب علي الخميس عن استجوابه لوزير المالية مع النائبين عبدالله الطريجي واحمد مطيع انهم سيشكلون كتلة لمعالجة هذا الامر ولن نقبل بهذا القرار ومس جيب المواطن.

واشار الخميس الى ان هناك مواطن هدر كثيرة في المصروفات العامة لم تعالج مبينا ان القرار الذي جاءت به السلطة التنفيذية كان مخيبا للامال رغم ان كثير من التحذيرات التي اطلقها النواب طالبت الحكومة بمعالجة هذا الملف مطالبا الحكومة بالتواجع عن هذا القرار الذي اوقعت به نفسها.

بدوره جدد النائب فيصل الكندري التعهد بتقديم استجوابه لنائب رئيس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة انس الصالح في الموعد الذي أعلن عنه سابقا في ١٨ أكتوبر مشددا على أنه لن يقبل المساس بمكتسبات الشعب خصوصا بعد نتائج اجتماع السلطتين بخصوص زيادة أسعار البنزين الذي عقد الأول من أمس وجاء مجحفا وغير منصف وغير مقبول ونتج عنه ما يسمى ٧٥ لتر وحقا كان يوما كبيسا بالنسبة إلي وقال الكندري في مؤتمر صحافي عقده أمس في مجلس الامة إن رجعنا إلى التسلسل في قضية زيادة أسعار البنزين فان الحكومة هي من تفردت بالقرار واعلنت عن الزيادة اول امسطس ونفذت قرارها في مطلع سبتمبر الماضي في العطلة البرلمانية ملاحظا أن الحكومة كانت تظن أن المجلس سيسكت ولكننا نعلنها صراحة لن نقبل ان يمس جيب المواطن واستجوابنا جاهز للتسليم وعلى الوزير الصالح ان يتحمل مسؤولياته كونه من أصدر قرار زيادة البنزين.

وذكر الكندري أنني وقعت على طلب عقد جلسة طارئة رغبة في ايجاد حل ولكن الجلسة لم تعقد حتى جاء اجتماع السلطتين المجحف وعموما نحن لسنا في صدام مع الحكومة ولكنها إن ارادت ذلك فلامانع لدينا مستغربا ما جاءت به الحكومة في اجتماع السلطتين.متسائلا:من قال للحكومة ان المواطن يشحذ ومن قال لها أن النواب سيقبلون بهذا الحل. وطالب الكندري الحكومة بتطبيق الزكاة لدورها في بناء الدولة داعيا الحكومة إلى تقديم رؤية لتنويع مصادر الدخل وإن كانت الحكومة بحاجة إلى من يعلمها آلية وضع الخطط والرؤى فنحن مستعدون ولدينا خبرة في هذا المجال بدلا من رؤيتها القصيرة لدرجة أن جيب المواطن أصبح أولوياتها.

من جانبه قال النائب صالح عاشور إن الكل يشعر اليوم بصعوبة الوضع المعيشي للمواطن الكويتي نتيجة القرارات التي اتخذتها الحكومة بشأن الكهرباء والبنزين والقرارات التي سوف تتخذها كذلك بالمستقبل والمتعلقة بخصخصة جهات مهمة بالدولة والتي ستؤثر بلا شك على الوضع الاقتصادي للدولة والمواطن وهذه الخطوات اتجهت لها الحكومة للأسف نتيجة موافقة بعض اعضاء مجلس الأمة على وليقة الاصلاح الاقتصادي والتي ضمت هذه القضايا وعلى الجميع ان يعلم بان هناك المزيد من الخطوات الحكومية بهذا الشأن تحت مسمى اصلاح المسار الاقتصادي والتي في النهاية يدفع ثمنها المواطن العادي.

واكد عاشور انه في مثل هذا الظروف لا يمكن ان نقبل باستمرار هذا الوضع الضاغط على المواطن وبالتالي تحمل الحكومة بشكل عام ووزير المالية بشكل خاص هذه المسؤولية ولن نقبل كذلك بالحلول الترقيعية في مشكلة زيادة اسعار البنزين مثل القرار المهين بحق الشعب الكويتي بتعويضه سبعة دنانير في الوقت الذي ما زالت فيه الحكومة تستنزف ميزانية الدولة في توزيع الهبات والمنح يمينا وشمالا بعيدا عن رقابة مجلس الامة. وختم تصريحه بالقول بان جميع الخيارات الدستورية متاحة أمامه لإصلاح هذا الخلل وحفاظا على حقوق المواطن ومكتسباته التي أقرها له الدستور.

من جانبه أكد النائب فيصل الدويسان أن المجلس الحالي ونوابه يضعون المواطن ومصلحته نصب اعينهم رافضا في الوقت ذاته حدوث اي تصادم بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في البلاد بسبب الخلاف على رفع سعر البنزين.

واضاف الدويسان في تصريح له اليوم تعليقا على ما تمخض به اجتماع السلطتين في مكتب المجلس الاربعاء الماضي ان اي تصادم او خلاف سيكون على حساب المواطن البسيط وسيدفع هو الثمن وسيكون الخاسر هي الكويت.

وقال الدويسان ارتضينا بالممكن بدلا من الصراع حول المستحيل مرددا " كان بالامكان الرفض والتشبث بالرأي المخالف لكل قرارات الحكومة وعدم التوصول لاي حلول من أجل صناعة بطولات واهية مثل التي يقوم بها الحالمين بالكراسي الخضراء تحت قبة عبدالله السالم لكن مصلحة المواطن التي اقسمنا على رعايتها وصون وحماية البلاد هي الاهم".

من جانبه اكد النائب خليل ابل ان قضية ترشيد الدعومات قضية حقة ولكن هو امر ضمن حزمة من اجراءات اخرى وكان يفترض ان تأتي كاملة دون ان نجتزأ هذه ونترك الباقي لذلك قرار رفع الدعم عن البنزين قرار معيب في توقيته وفي إجراءاته وترتيبه.

واضاف ابل في تصريح صحافي ان معالجة هذا القرار كانت لجزء من القرار ولم تعالج الأثر موضحا ان ردة فعل الشارع على القرار اختلفت فهناك ردة فعل محترمة راقية ذات رأي بناء تعارض وتنتقد بفكر يبني ولا يهدم وفي اخرين لديهم أهداف ومصالح انتخابية مكشوفة أضف لذلك هناك اخرين مستواهم سطحي جدا لايستطيعون مناقشة هذا الامر بشكل علمي منطقي بشكل صحيح فاخذ يستهزأ.

ولفت ابل الى وجود ردة فعل مشبوهة تريد ان تزعزع علاقة المجتمع بمؤسساته ومن يريد محاسبة مجلس الامة عليه الا يتناول كلمات بذيئة والمحاسبة يجب ان تتم من خلال الانتخابات القادمة للنواب اما ما يدور الان في تويتر ووسائل التواصل الاجتماعي من اشخاص مشبوهين هو امر مشبوه وقد تكون له مآرب اخرى.

مضى قائلا : اذا كان هناك من يسعى الى حل مجلس الامة ويفتعل أزمة ماله داعي تفتعل ازمة تبي تحل المجلس اهلا وسهلا وقرار الحل بيد سمو الامير ويطلب مجلس الامة من سمو الامير حل هذا المجلس ولكن دون ان نحمل المجتمع الكويتي ثمن من اجل افتعال حركة سياسية ومحاولة سياسية لحل مجلس الامة.

وبين ابل انحسار المكينة الإعلامية الحكومية للدفاع عن هذا القرار مريب جدا لاسيما وانها اتخذت قرار ثم صمتت دون الدفاع عنه كما ان صمت ماكينة المجلس كذلك مريب " شنو القصة " ونوه بان حل مجلس الامة حق ولدينا خلل دستوري والاراء الدستورية مختلفة ولكن لايجب ان يدفع الشعب الكويتي ثمن هكذا مهاترات ولعب سياسة

وشدد ان الاستجواب حق ويجب ان نطلع عليها ونعرف ما وراءها قبل ان نحكم مع او ضد الا انها 100% حق.

ومن جانبة أكد النائب محمد الجبري ان النقاشات التي جرت بخصوص الوثيقة الاقتصادية تمسكت وأكدت على فكرة عدم المساس بالمكاسب المعيشية للمواطن الكويتي وعلى ان الإصلاح الاقتصادي المنشود للبلد يكون عبر وقف أبواب الهدر في الميزانية وليس عبر التقليص من القدرة المعيشية للمواطنين وهذا ما أكدنا عليه من خلال عضويتنا في اللجنة المالية واستمر الجبري بالقول انه فوجيء بالقرار الحكومي الخاص برفع أسعار الوقود وكان من اول الموقعين على طلب عقد جلسة خاصة لمناقشته وحين تعذر عقدها ومن باب التعاون حضر لاجتماع السلطتين والذي حسب رأي الجبري انه زاد الطين بله ليؤكد الجبري في النهاية التزامه المطلق برفض مانمخض عنه الاجتماع داعيا الحكومة في الوقت نفسه للتراجع عن قرارها الخاص برفع أسعار الوقود.

ليوضح الجبري في النهايه ان التعاون مع الطرف الحكومي لم ولن يكون على حساب المواطن وان التزامنا تجاه حقوق المواطنين سيظل التزام مطلق وغير خاضع للمساومه او الانتقاص.

اجتماع السلطتين لم يله مشكلة البنزين

احمد العازمي

عبدالله الطريجي

علي الخميس

فيصل الكندري

■ بيان النواب: تابعنا خلال الفترة الماضية التداعيات الناجمة عن تفرد الحكومة بإصدار قرارها

■ أسلوب تعاطي الحكومة يثير قلقنا ومخاوفنا من خطوات أخرى تستهدف المواطن

■ القرار المتسرع أثبت أن يد الإصلاح المالي والاقتصادي الحكومية تتجه إلى المواطن

■ المكابرة الحكومية أوجبت علينا الانتصار لحق الشعب الكويتي بهذا الاستجواب المستحق

■ حاولنا التدرج في ثني الحكومة عن الاستمرار بهذا القرار أو استثناء المواطنين منه

■ كنا نتوقع أن نسمع من السلطة التنفيذية خلال الاجتماع مقترحات متوائمة مع مطالب النواب

■ حلول الحكومة جاءت دون الطموح وقطعت بذلك آخر فرصة للتعاون معها

صالح عاشور

فيصل الدويسان

خليل ابل

محمد الجبري

■ منح المواطنين 75 لتراً من البنزين شهريا يعد إذلالا وتصغيرا لمطالبهم المستحقة

■ هناك مواطن هدر كثيرة والقرار الذي جاءت به السلطة التنفيذية كان مخيبا للآمال

■ الكندري : استجوابي لوزير المالية في موعده ولن يقبل المساس بمكتسبات الشعب

■ عاشور : لا يمكن أن نقبل باستمرار هذا الوضع الضاغط على المواطن

■ الدويسان : ارتضينا بالممكن بدلا من الصراع حول المستحيل

■ الجبري : التعاون مع الطرف الحكومي لم ولن يكون على حساب المواطن

■ ابل: هناك من يعارض قرار جلسة البنزين لاهداف انتخابية واخرون مستواهم «سطحي جدا»